الأساس القانوني للمسئولية الدولية الناشئة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الدولي العام

هيبت فتوح محمود السيد *

[1] **القانون العام كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر**

* للمراسلة: renad.haibt@gmail.com

DOI:10.15849/ZJJLS.240330.04

الملخص

إن ما يشهده المجتمع الدولي المعاصر من تطور تقني وتكنولوجي هائل رغم إيجابيات ما يقدمه هذا التطور من تقنيات أسهمت في تيسير حياة الإنسان وحققت له المزيد من الرفاهية على نحو أصبح من غير الممكن الاستغناء عنها . إلا أنه في المقابل من ذلك تحمل هذه التقنيات في طياتها أخطارا تهدد حياة الإنسان , وتتمثل هذه المخاطر في الأضرار الناتجة عن الأنشطة التكنولوجية والصناعية الحديثة مثل الأضرار الناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وهذه الأضرار قد أخلت بالنظام العام داخل المجتمع الدولي الأمر الذى بدت معه الحاجة الماسة لإعادة تنظيم العلاقات من خلال التطبيق الصارم لقواعد القانون الدولي وإقامة المسئولية على الشخص الدولي المتسبب في هذه الأضرار حتى لو كان تصرفه تصرفا مشروعا وفقا لقواعد القانون الدولي العام , وذلك يكون بالأخذ بالمسئولية على أساس المخاطر في نشاطات اقتصادية وعلمية محدودة ومشروعة دوليا ويرجع سبب ذلك إلى الضرر العابر للحدود . لأن نظرية الخطأ لم تتفق مع الأوضاع المستحدثة.

الكلمات الدالة : المسئولية الدولية , الأساس القانوني للمسئولية ,الذكاء الاصطناعي , نظرية المخاطر , القانون الدولي العام.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

Legal Basis of International Liability Arising from the Use of Artificial Intelligence Applications

Haibat fotoh mahmoud *

*Public International Law , Faculty of Law, Zagazig university, Egypt

* Crossponding author: renad.haibt@gmail.com

Abstract

The technical and technological development that the contemporary international community is witnessing is enormous, despite the positive aspects of the technologies that this development offers, which have contributed to facilitating human life and bringing them greater luxury in a way that has become indispensable. However, on the other hand, these technologies carry with them risks that threaten human life, and these risks are represented in the damage resulting from modern technological and industrial activities, such as the damage resulting from the use of artificial intelligence applications These damages have disrupted public order within the international community, which has led to the urgent need to reorganize relations through strict application of the rules of international law and establishing responsibility on the international person who caused these damages, even if his behavior was legitimate in accordance with the rules of public international law, and this is by taking responsibility. On the basis of risks in limited and internationally legitimate economic and scientific activities, due to cross-border damage. Because the error theory did not agree with the new situations.

Keywords: international liability, legal basis for liability, artificial intelligence, risk theory, public international law

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المقدمة

ما يعاصره ويعيشه العالم الآن من تقدم مذهل في شتى مجالات المعرفة يرتبط بشكل كبير بالتطور التكنولوجي الذى يلقى بظلاله على التفاعل العلمي وتوازنات القوى داخل المجتمع الدولي المعاصر . ويتميز هذا التقدم التكنولوجي بالسرعة الفائقة والمذهلة والقدرة غير المسبوقة على التطور في فترات زمنية قصيرة ولقد أطلق على هذا العصر " الثورة الصناعية الرابعة " أو " الثورة الرقمية " ويعد من أهم إنجازات هذه الثورة الرقمية الذكاء الاصطناعي . حيث ينشئ تطبيقات مبتكرة ومتنوعة في العديد من القطاعات مثل التعليم والصحة والأمن والتجارة والبيئة ... ومن هنا فقد أصبح الذكاء الاصطناعي أحد العوامل الهامة والمحددة لقوة الدولة إلى جانب قوتها العسكرية والثقافية , وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي هو مصدر للتنمية والابتكار ووسيلة للإسراع من وتيرة التطور التكنولوجي , إلا أنه في ذات الوقت يسير العديد من الإشكاليات والتحديات الأخلاقية والاجتماعية والقانونية ومن أهم هذه التحديات , تعزيز قدرات الدول التي تمتلك هذه التكنولوجيا على مراقبة الدول الآخرى واحتكار الدول المتقدمة لتكنولوجيا السوق العالمي وسيطرتها عليه مما سيزيد من عدم العدالة بين الدول وزيادة الحروب الإلكترونية , واتهم أيضا الذكاء الاصطناعي بانتهاكه لبعض المبادئ الأخلاقية في المجتمع الدولي التي ترتبط أغلبها بحقوق الإنسان وكذلك تشير التوقعات إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى الكثير من النزاعات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والأخطر من ذلك قد يؤدى إلى خلل في العلاقات بين الدول وتغير في موازين القوى وخاصة بين الدول المعنية بالسباق على الريادة في مجال الذكاء الاصطناعي . كل هذه الإشكاليات والتحديات السالفة الذكر تؤدي إلى مخاطر وأضرار تصيب أشخاص المجتمع الدولي وإخلالا بالنظام العام داخل الجماعة الدولية . ومن هنا كان التدخل لإعادة تنظيم العلاقات وذلك من خلال التطبيق الصارم والحاسم لقواعد القانون الدولي العام وإقامة المسئولية على الشخص الدولي المتسبب في الضرر لغيره وتؤسس المسئولية في هذه الحالة على أساس المخاطر حيث إن تأسيس المسئولية الدولية على أساس الخطأ لم تعد تكفي لتنظيم المسئولية الناشئة عن تلك الأضرار ولم تعد تتواكب مع العصر في ظل هذا التطور الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي الهائل وذلك لأن إثبات الخطأ صار صعبا إن لم يكن مستحيلا لإحقاق العدالة وضمان التعويض للمضرورين عن مخاطر التقنيات المستحدثة . وهذا ما ننادي به في هذا البحث أنه يجب تأسيس المسئولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أساس المخاطر أي يكفي تحقق الضرر دون الحاجة إلى إثبات الخطأ من جانب الشخص الدولي المضرور حتى لو كان هذا النشاط مشروعا طبقا لقواعد القانون الدولي العام . وهنا يجب أن تضم الأضرار الناشئة عن استخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي إلى المجالات التي تنطبق عليها نظرية المخاطر كأساس للمسئولية والمحددة على سبيل الحصر وذلك لأن نظرية المخاطر تطبق على أساس اتفاقي بين الدول وهذه المجالات يمكن ذكرها بما يلى :

1. مجال استغلال الفضاء الخارجي
2. مجال تلوث البيئة البحرية بالنفط
3. مجال استعمال الطاقة النووية .

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

مشكلة البحث

أثار الذكاء الاصطناعي العديد من التساؤلات والمشكلات غير المسبوقة بين العنصر البشرى والتكنولوجيا وتأثيراتها الاجتماعية والأخلاقية على المجتمعات الحديثة , وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي والتقني الذى يشهده العالم اليوم , وعلى الرغم مما يحمله هذا التطور في طياته من رخاء ورفاهية للإنسانية إلا أنه أيضا يحمل في طياته أخطارا كامنة تهدد حياة الإنسان وأمنه وحقوقه واستقراره لا بل هي تهديد للمجتمع الدولي كله، بسبب عبور هذه الأضرار للحدود. وهنا كان انطلاقنا في البحث عن المسئولية الدولية في حالة وقوع هذه الأضرار وتلك المخاطر وعلى أي أساس ستؤسس تلك المسئولية في حالة ما قد تتولد أضرار يصعب إثبات الخطأ بشأنها وتحديد الشخص الدولي المسئول عنها في حالة المسئولية الدولية , وذلك لأن تلك المخاطر المستحدثة تحمل في طياتها مخاطرا يصعب التنبؤ بها أو الإحاطة بدقائق الأمور الفنية والعلمية الخاصة بها وهنا كان لا بد من البحث حول أساس تؤسس عليه المسئولية الدولية حتى يتواكب ويتماشى مع تلك المخاطر والأضرار المستحدثة الناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وهي نظرية المخاطر .

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول مشكلة قانونية دولية جديدة نتيجة لانتشار الأضرار الناتجة عن المخاطر المستحدثة وتنظيم المسئولية عنها وإقامة المسئولية الدولية على الشخص الدولي المتسبب في الضرر . فالمخاطر المستحدثة مثل أضرار استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحمل في مكمنها أضرارا يصعب التنبؤ أو الإحاطة بها مما يصعب معه إثبات الخطأ بشأنها في حالة تأسيس المسئولية على أساس الخطأ . الأمر الذى استوجب نوعا جديدا من المسئولية لكي تتماشى وتتواكب مع التطور التقني الهائل والأضرار الناتجة عنه وذلك يكون بتطبيق المسئولية الدولية على أساس نظرية المخاطر . حتى تتحقق الحماية المنشودة للمضرور من مخاطر وأضرار تلك التقنيات المستحدثة.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى وضع تنظيم قانوني دولي للأضرار الناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي العام من أجل تحديد المسئولية في حالة حدوث ضرر يصيب أحد أشخاص القانون الدولي العام . بمعنى أن يكون هذا الضرر من الأضرار العابرة للحدود, وذلك من خلال الأخذ بالمسئولية على أساس المخاطر , والوقوف عند نظرية المخاطر وتعريفها وتوضيح أهميتها وطبيعتها ومدى صلاحيتها للتطبيق على تلك المخاطر المستحدثة ويتفرع من ذلك عدة تساؤلات أهمها :

ما المقصود بنظرية المخاطر وطبيعتها وأهميتها في نظام المسئولية الدولية ؟

ماهي الحالات التي تطبق فيها المسئولية الدولية على أساس المخاطر المستحدثة؟

ما هو مفهوم الذكاء الاصطناعي وأشكاله ؟

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

كيف تطبق المسئولية في حالة حدوث أضرار ناشئة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟

منهج البحث

لا مراء أن لكل باحث صفته الذاتية التي تميزه عن غيره وفى ضوء هذه الحقيقة فإن مناهج البحث وأدواته تتباين من باحث لآخر وعليه سنقوم من خلال المنهج التحليلي التأصيلي بالغوص في جزئيات المشكلة موضوع الدراسة مع بيان وجهة النظر الذاتية فيها .

خطة البحث

سنعمد إلى تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسين

المبحث الأول: مفهوم نظرية المخاطر وطبيعتها وأهميتها في نظام المسئولية الدولية

المطلب الأول : مفهوم نظرية المخاطر في نظام المسئولية الدولية

المطلب الثاني : طبية وأهمية نظرية المخاطر في القانون الدولي العام

المبحث الثاني : التنظيم القانوني للأضرار الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: حالات تطبيق المسئولية الدولية على أساس المخاطر

المطلب الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأشكاله

المطلب الثالث: المسئولية الدولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث : موقف الفقه والقضاء من نظرية المخاطر كأساس للمسئولية الدولية عن المخاطر المستحدثة

المطلب الأول : موقف الفقه الدولي من نظرية المخاطر

المطلب الثاني : موقف القضاء الدولي من نظرية المخاطر

المبحث الأول

مفهوم نظرية المخاطر وطبيعتها وأهميتها في نظام المسئولية الدولية

تمهيد

لا يختلف الأمر كثيرا إذا ما نقلنا نظرية المخاطر من ساحة الأنظمة القانونية الداخلية إلى ساحة العلاقات الدولية , لا سيما حين أبدت كل من نظرية الخطأ ونظرية الفعل غير المشروع قصورا عن استيعاب الأضرار التي نتجت عن بعض الأنشطة والمجالات الحديثة ذات الطابع الخطر والتي يترتب عليها أضرار محققة في حين لا يتعلق بالنشاط المسبب للضرر أي خطأ , أو خرق لالتزام دولي .

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المطلب الأول

مفهوم نظرية المخاطر في نظام المسئولية الدولية

إن ما يدل على عدم حداثة نظرية المخاطر أن سبق الفقه الإسلامي وأسس المسئولية على فكرة الضمان التي تعنى في اللغة " الإلزام والالتزام" حيث أجمع الفقه على أنه بموجب فكرة الضمان فإن الضرر هو الذى يولد الالتزام بالتعويض دون تعويل على ما إذا كان الضرر ناشئا عن اعتداء أو عن ارتكاب فعل محظور . وتتأسس نظرية المخاطر على قاعدة شرعية مفادها أن من يفيد من نشاط فعليه تحمل تبعاته , أو باختصار قاعدة الغرم بالغنم , فلا يشترط وفقا لهذه القاعدة تحقق الخطأ , أو تقصير أو حتى إهمال من جانب صاحب النشاط المشروع أصلا [1] .

ومما شجع الفقه الدولي على نقل نظرية المخاطر عن القانون الداخلي تزايد الأنشطة والمجالات الدولية التي تتسم بنوع من الخطورة على الإنسانية بأكملها في بعض الحالات مثل استخدام الوقود النووي والتجهيزات النووية , والأنشطة المتعلقة بغزو الفضاء [2] . ويمكن أن نضيف إليها تطبيقات وأنشطة الذكاء الاصطناعي أحد أهم إنجازات الثورة الرقمية التي يشهدها العالم الآن في شتى جوانب المعرفة في عدد كبير من القطاعات . وأول من ناقش فكرة نظرية المخاطر كأساس للمسئولية الدولية ونقلها إلى مجال القانون الدولي الفقيه poual fouchille , وذلك في معهد القانون الدولي في سويسرا عام 1900. حيث أكد أن من ينتفع بشيء يجب أن يتحمل نظير هذا الانتفاع المخاطر التي يتعرض لها هذا الشيء , أو الإنسان محل الانتفاع [3] .

ووفقا لهذه النظرية يعتبر الضرر ركنا هاما لتحقق المسئولية , فلا أهمية لحصول خطأ من جانب محدث الضرر أو البحث عن وجود عيب أو تلف في أدوات النشاط الخطر , كما يعتد بالخطر كعنصر هام لنشوء المسئولية , بحيث إذا انتفى طابع الخطورة عن النشاط المشروع فلا تقوم المسئولية على هذا الأساس وبديهيا اشتراط توافر علاقة السببية بين النشاط الخطر والضرر [4] .

وهنا تأتي نظرية المخاطر لتسد العجز وتضمن تعويض الأضرار الناتجة عن أفعال في طبيعتها مشروعة كما تظهر نظرية المخاطر كأساس يحافظ على أبسط قواعد العدالة المتمثلة في تعويض الأضرار (لا ضرر ولا ضرار)

---

(1) راجع د/ محمد أبو زهرة , العلاقات الدولية في الإسلام , دار الفكر العربي , القاهرة , ص51 , 1995.

(2) راجع I.Brownile,Principies of public international law ,2edition,1973 .p.463:464

(3) راجع د/ محسن عبد الحميد افكيرين , النظرية العامة للمسئولية الدولية عن النتائج الضارة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي مع إشارة خاصة لتطبيقها في مجال البيئة , دار التهمة العربية , ص27 , 1999 .

(4) راجع د/ صالح محمد محمود بدر , المسئولية الموضوعية في القانون الدولي العام, دار النهضة العربية , 2004, ص41

المطلب الثاني

طبيعة وأهمية نظام المخاطر في القانون الدولي العام

أطلق الفقه على المسئولية التي تقوم على أساس نظرية المخاطر العديد من المسميات , منها المسئولية المطلقة , المسئولية المشددة أو التامة والمسئولية دون خطأ أو المسئولية عن الأنشطة الخطرة والمسئولية عن الأنشطة المشروعة دون جرم. ولقد فرضت حتمية التطور والتقدم العلمي المذهل الذي شهده العالم , ظهور أنشطة مختلفة تتميز بالخطورة من المحقق أن تؤثر هذه الأنشطة على الإنسان , أو البيئة أو الماء أو الهواء بصورة سلبية لذا وجب البحث عن قواعد عادله تنظم التعويض عن الأضرار التي تنتج عن هذه الأنشطة الخطرة [1] . وتتميز هذه المسئولية بالطابع الإرادي أو الاتفاقي . بمعنى أنه يجب الاتفاق عليها بين الأشخاص الدولية حتى تسري على العلاقات فيما بينهم وليس لها أي مكان في القانون العرفي [2] .

وتتميز هذه الأنشطة الخطرة وفقا لهذه النظرية أنها أنشطة مشروعة لا يدخلها أدنى خطأ أو انتهاك لالتزام دولي ويغلب على هذه الأنشطة أيضا أن تكون عابرة لحدود الإقليم الذى تمارس عليه أو بالأقل آثارها التي يستحيل التحكم في مجال سريانها مثل الأنشطة النووية والأنشطة الفضائية مثل إطلاق السفن الفضائية وأيضا في حالة الأسلحة الآلية ذاتية التشغيل كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي محل بحثنا في هذا البحث , وأيضا لا تقوم هذه النظرية على الفلسفة العقابية أو الجزائية كما هو الحال في سائر حالات المسئولية المؤسسة على فكرة الخطأ , أو التقصير أو انتهاك التزام دولي أو ارتكاب أفعال غير مشروعة وإنما تقوم في المقام الأول على فكرة الضمان أو الكفالة [3] . ونعتقد أن هذه المسئولية بالنسبة للقائم للنشاط الخطر تمثل بند من بنود تكاليف استخدام النشاط أو تبعاته , بهدف حماية المضرور وكأنها أقرب إلى نظام التأمين منها إلى المسئولية.

وتتميز الأنشطة الخطرة بأنها ذات نفع عام للإنسانية ,لذا وجدت نظرية المخاطر تطبيقها في إقامة المسئولية الدولية في مجال الأنشطة المشروعة ذات الخطورة الفائقة ,مثل أنشطة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وأنشطة الكشف عن النفط والمواد الخطرة ونقلها بحرا وذلك لما تحققه هذه الأنشطة من نفع عام للإنسانية[4] .

---

(1) راجع K.zemanek,et.salmon,responsabilite international, Edition A, perdone,paris,1988,p.9.

(2) راجع I.Brownlie,op.cit.p.423

(3) راجع د/ جمال عبد الفتاح عثمان , المسئولية الدولية عن عمليات البث المباشر العابر للحدود في ضوء أحكام القانون الدولي العام , دار الكتاب القانوني ,الإسكندرية , 2009 , ص255 .

(4) راجع د/ صلاح هاشم , المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية , دار النهضة العربية , 1991 , ص136.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المبحث الثاني

التنظيم القانوني للأضرار الناشئة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

تمهيد

تعد نظرية المخاطر المستحدثة من أكثر النظريات توافقا مع المستجدات الحالية , كما أنها تتسع لتشمل كافة الأنشطة التي تحمل مخاطر وينشأ عنها أضرار بالغير , كما أثبتت نظرية المخاطر قابلية أفكارها للتطبيق على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تهدد بشكل أو بآخر سلامة وأمن الأشخاص والمجتمع الدولي.

المطلب الأول

حالات تطبيق المسئولية الدولية على أساس المخاطر المستحدثة

نظرا للحاجة الملحة في المجتمع الدولي المعاصر للأخذ بمبدأ المسئولية الدولية وذلك لما يشهده المجتمع الدولي من تطور تقني هائل في الصناعات الحديثة واستخدام التكنولوجيا ومنها استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي محل بحثنا , وذلك بسبب الأضرار التي مست أشخاص المجتمع الدولي وهذه الأضرار قد عبرت حدود الدول وأخلت بالنظام العام الدولي . لذا احتاج الأمر لإعادة تنظيم العلاقات من خلال التطبيق الصارم لقواعد القانون الدولي العام وإقامة المسئولية على الشخص الدولي المتسبب في الضرر لغيره , ولو كان تصرفه تصرفا مشروعا . وهذا من خلال الأخذ بالمسئولية الدولية على أساس المخاطر .

ويمكن تطبيق المسئولية الدولية إذا توافرت أي من الحالات التالية :

أولا صعوبة إثبات الخطأ رغم تحقق الضرر

تقوم المسئولية الدولية على أساس الخطأ الذى يسبب الضرر ويقع عبء إثبات الخطأ على الشخص الدولي المضرور , ولكن قد يكون إثبات الخطأ على درجة عالية من الصعوبة وذلك في ظل انتشار التقنيات الحديثة التي معها قد يصعب على المضرور الإحاطة بالأمور الفنية الخاصة بها . وهذا الأمر يعد صعبا للغاية مما قد يترتب عليه عدم حصول الشخص الدولي المضرور على التعويض رغم تحقق الضرر[1] ..

---

(1) راجع د/ سمير حامد عبد العزيز , الجوانب القانونية الحديثة لمبدأ الحيطة من الأضرار الكهرومغناطيسية0 , كلية الحقوق جامعة بنها , 2012 , ص 29 .

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الأمر الذى جعل هناك حاجة ملحة إلى الخروج عن الإطار التقليدي للمسئولية القائمة على أساس الخطأ التي لم تعد تتفق مع مستجدات العصر الحديث , وبناء نظام قانوني جديد لجبر الأضرار الناشئة وتأسيس المسئولية الدولية على أساس المخاطر لتعويض المضرور.

ثانيا الأضرار الناتجة عن ظهور بعض المخاطر الجديدة

بالرغم مما تجلبه التقنيات الحديثة من رخاء ورفاهية للمجتمعات الإنسانية فإنها في ذات الوقت تجلب معها مخاطر مستحدثة تهدد سلامة وأمن هذه المجتمعات . وترتبط هذه المخاطر بنمو الأنشطة الصناعية والتكنولوجية الحديثة كما تتميز هذه الأنشطة بأنها مشروعة لا يدخلها أي خطأ أو انتهاك لالتزام دولي [1] . كما أنها ذات نفع عام للإنسانية وتعود على المجتمعات الإنسانية بالرخاء والرفاهية كما ذكرنا . ولذلك يصعب فيها إثبات الخطأ في حالة الأضرار الناتجة عن تلك الأنشطة المستحدثة ومن أمثلة ذلك الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف الأنشطة الصناعية والإنتاجية كنتيجة للثورة التكنولوجية التي يقودها الذكاء الاصطناعي[2] .

وهنا يمكن القول إن القواعد العامة في المسئولية الدولية لم تعد كافية للإحاطة بهذه المخاطر الجديدة والمستحدثة وتنظيم المسئولية الناتجة عن تلك الأضرار في ظل التطور الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي المتلاحق الذي يشهده المجتمع الدولي . فلم يعد تأسيس المسئولية على فكرة الخطأ يتفق مع تلك المخاطر المستحدثة , ومن ثم يميل غالبية الفقه المعاصر إلى ضرورة الأخذ بالمسئولية بالنسبة للأضرار الناشئة عن مخاطر الأنشطة الصناعية والتكنولوجية الحديثة التي يمكن وصفها بعدم المشروعية أو الخطأ على أساس نظرية المخاطر وذلك لأن المضرور لا يستطيع إثبات الخطأ بشأن هذه الأنشطة الجديدة والمستحدثة .

ثالثا الأنشطة التي تحمل بطبيعتها صفة الخطورة

يوجد العديد من الأنشطة التي تحمل بطبيعتها صفة الخطورة ويكون الخطر فيها ملازما لها وينتج عن هذه الأنشطة أضرار مثل الأنشطة التي تحمل صفة الخطورة في التصنيع الاستعمال والنقل للشيء الخطر , حيث يتعين أن تخضع مثل هذه الأنشطة للمسئولية على أساس نظام خاص لا ينظر فيه إلى إثبات الخطأ. وذلك لأن خطورتها ملازمة لفعل ونشاط المسئولية عنها , وهي كالأضرار البيولوجية والأضرار الناشئة عن النفايات النووية أو الإشعاعات التي قد تضر بمدن ودول كاملة وقد تمتد أضرارها إلى أجيال متلاحقة.

---

(1) راجع د/ سعيد سعد عبد السلام , مشكلة تعويض أضرار البيئة التكنولوجية , دار النهضة العربية, القاهرة , ص98.

(2) راجع د/ حسن حسين البراوي, مخاطر التطور بين قيام المسئولية والإعفاء منها , دار النهضة العربية, القاهرة , 2009,ص103

(3) . راجع د/ محمد محيى الدين إبراهيم , مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسئولية , دار المطبوعات الجامعية , الإسكندرية , 2007, ص70.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ونستنتج من ذلك ضرورة إعمال المسئولية الدولية على جميع الأنشطة التي تحمل بطبيعتها صفة الخطورة على أساس نظرية المخاطر وذلك لما تتضمنه من أخطار واستخدام وسائل تقنية حديثة يصعب على المضرور إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر الناشئ عنها نظرا لما تمثله من خطورة بالغة على الأشخاص وعلى المجتمعات الإنسانية كافة.

المطلب الثاني

مفهوم الذكاء الاصطناعي وأشكاله

أصبح الذكاء الاصطناعي من العلوم الحديثة والمتطورة التي تسعى إحداث نقلة نوعية في طريقة إدارة المجتمعات والتعامل مع المعطيات الحياتية والعمل على تطويرها بطريقة حديثة ومبتكرة . وكأي تطور في المجتمع الإنساني , فإن هذه التقنيات التي تعمل بشكل مباشر وغير مباشر مع الأفراد والمجتمعات لها إيجابياتها وسلبياتها , أي أنها توفر للبشر فرصاً جديدة لتحسين حياتهم وتمكينهم من الحصول على حياة كريمة بالحفاظ على حقوقهم الأساسية , وبالمقابل فإنها قد تمثل تحديات ومخاطر على حقوق الأفراد والمجتمعات وحرياتهم العامة أيضا.

ولقد تعددت التعريفات للذكاء الاصطناعي وتنوعت كنتيجة للقدرات والإمكانيات المراد التركيز عليها وتغذيتها في هذه الأجهزة حتى تحاكي الإنسان . فهناك تعريفات ركزت على الجانب التقني أو الفني وتعريفات أخرى ركزت على الناحية العملية أو الغرض من استخدام تلك الأنشطة.

ويقصد بالذكاء الاصطناعي من الناحية التقنية أو الفنية " النشاط الذي يهدف إلى جعل الأجهزة ذكية , والذكاء هنا يعني الجودة التي تمكن كيان ما من العمل بشكل مناسب وبحكمه من خلال النظر إلى العواقب في بيئتها " [1] . وفى معنى آخر و يدل الذكاء الاصطناعي على مقدرة الآلة على محاكاة السلوك البشري الذكي[2] . وبذلك يختلف الذكاء الاصطناعي عن التكنولوجيا في أنه ليس فقط تطوير القدرات التقنية والتكنولوجية بجعلها تقوم بمهام بشكل أكثر كفاءة وإنما تزويد هذه التكنولوجيا بمهارات وقدرات بشرية يجعلها شبيهة بالفعل بدرجة كبيرة باعتبارها مستوحاة بشكل كبير منه .

---

(1) Nils J Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence: A History of Ideas and Achievements, Cambridge University press,London,2010,p. 13.

(2) N.P Padhy , Artificial intelligence and intelligent systems, oxford university , London ,2005, p. 3.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ومن الأمثلة في هذا الصدد , الإنسان الآلي " Ross " المصنع من قبل شركة "IBM" الذى قام مكتب المحاماة الأمريكي الشهير Baker and Hostetler أول من قام بشرائه في عام 2016 . ويمكن لهذا الروبوت بفحص ملايين المستندات في الثانية الواحدة بالإضافة إلى قدرته على الإلمام بآخر التطورات التشريعية وأحكام المحاكم بشكل دوري .

أما من الناحية العملية فيشير الذكاء الاصطناعي إلى التكنولوجيا الموجهة للأغراض العامة بهدف تحسين دقة وسرعة أو نطاق صنع القرار الذي تتخذه الماكينة , والتعرف على الأنماط المختلفة والتنبؤ بها في البيئات المعقدة أو الكبيرة بهدف إحلال هذه الميكنة محل العنصر البشري أو تحسين الأداء البشري لمهام محددة " [1] .

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الذكاء الاصطناعي عبارة عن عملية تسعى إلى محاكاة قدرات التفكير المنطقي عند الإنسان مما يساعد على التعرف على المشكلات وحلها بالإضافة إلى القدرات المتعلقة بالتحليل البيئي وتحليل المخاطر والتنبؤ والقدرات الإدراكية والمعرفية الآخرى . وهو الأمر الذي يساعد على عمليات تعزيز صنع القرار وخاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة والارتقاء بالمجتمعات من خلال العمل على تحقيق أهداف مشتركة .

وللحديث عن الذكاء الاصطناعي يجب أن نفرق بين عدة مستويات , كل مستوى يختلف عن الآخر من حيث التكنولوجيا المستخدمة ودرجة automation الذي يرتكز عليها ووجود تدخل بشري ودرجة تحكم العنصر البشري في العمليات المطلوبة .

<u>أولا من حيث درجة التكنولوجيا المستخدمة</u>

هناك ثلاثة مستويات : المستوى الأول قد يقتصر على نوع معين من العمليات تقوم فيه الميكنة بجزء من المطلوب قبل تدخل العنصر البشرى لإتمام العملية . المستوى الثاني يتضمن درجة أكبر من الإشراف لكنها تظل تحت إشراف العنصر البشري الذي يستطيع التدخل في الوقت الذي يراه مناسبا لوقف أي تجاوز أو تحول عن الهدف المراد تحقيقه . المستوى الثالث وهو الأخطر والذي قد يترتب عليه المسئولية الأكبر في حالة حدوث الضرر وهو الذي يقوم على عمليات كاملة الاستقلال عن العنصر البشري تتيح فيه الأنظمة تصرفا كاملا دون أي تدخل بشري في أي من المراحل[2] .

---

(1) Matthijs Maas, " International Law Does Not Compute: Artificial intelligence and the development, Displacement or Destruction of the Global Legal Order " Melbourne Journal of International Law , Vol. 20, No. 1, 2019, PP. 2-5.

(2) Paul Scharre , Army of None : Autonomous weapons and the future of war, W.W.Norton and Company, USA, 2018, PP. 29-31.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ثانيا من حيث التدخل البشري ودرجة هذا التدخل

ينقسم أيضا إلى ثلاثة أشكال : الشكل الأول هو الذي يقوم على الروبوت باختيار الهدف ويترك للعنصر البشري قرار التدخل واستخدام القوة . ويمثل ذلك غالبية الروبوتات العسكرية المنتشرة والمستخدمة حاليا [1] . الشكل الثاني يحدد الروبوت الهدف ويأخذ قرار استخدام القوة لكن العنصر البشري يمكن له التدخل ويوقفه وهنا تدخل الإنسان قد ينقذ الموقف وفقا لما لديه من معلومات وسلطات بالإضافة على إشرافه على عملية صنع القرار وتنفيذه . الشكل الثالث وهو الأخطر على الإطلاق وهو ما سيحدث في المستقبل وهو أن يقوم الروبوت باختيار الهدف واستخدام القوة دون أي تدخل بشري بأي شكل من الأشكال أو صورة من الصور[2] .

المطلب الثالث

المسئولية الدولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي

لا يختلف اثنان على أهمية تطبيق نظام المسئولية على جميع المستويات القانونية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي أو على مستوى العلاقات الفردية أو الجماعية أو على مستوى القانون العام أو القانون الخاص وذلك لأن أي نظام قانوني لا يكتب له النجاح إلا إذا اشتمل على قواعد قانونية صارمة تنظم قواعد المسئولية في حالة الحيد عنها أو اختراق مبادئها .

ولقد ظهرت العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بعض هذه الإشكاليات تعتبر واسعة التطبيق بينما يعد بعضها الآخر تحديات تمس قضايا محددة للغاية بطبيعتها , كتلك المتعلقة بالشخصية القانونية والملكية الفكرية , وحماية العمل والعامل والبيانات الضخمة والأمن السيبراني والمسئولية عن الأضرار والمساءلة والمراقبة [3] .

---

(1) Daniel N. Hammond , "Autonomous weapons and the problem of stste Accountability " Chicago Journal of International law , 2015,vo1. 15,No .2,p.660.

(2) David Jordan Et A1.,Understanding Modern warfare , edition , 2016, p. 221.

(3) Dahshan , Y. Criminal Responsibility for Artificial Intelligence crimes. Sharia and law journal , 2020, p. 11.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ولقد أدت هذه الإشكاليات القانونية إلى تجريم العديد من الأفعال المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد يتم إساءة استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي واستغلالها على نحو غير مشروع وذلك بقصد الإضرار بمصالح الأفراد والهيئات المختلفة.

وحتى الدول فلقد أسهم التطور التقني المستمر للذكاء الاصطناعي في استحداث أشكال جديدة من الجرائم الإلكترونية أو ما يسمى بالجرائم المعلوماتية , وتتنوع جرائم الذكاء الاصطناعي وتتعدد وكل يوم يظهر نوع وتصنيف جديد من تلك الجرائم. مثل الجرائم الماسة بالاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات ومن صورها التلاعب بالنظام المعلوماتي وإتلاف المعلومات , والجرائم الواقعة على البرامج ومن صورها جرائم الاعتداء على البرامج التطبيقية أو على برامج الحاسب الآلي والجرائم الموجهة ضد الأشخاص أو الأموال أو الحكومات [1] .

كما يقود الذكاء الاصطناعي جيل ثالث من الثورات القتالية وهى منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل أو كما يطلق عليها البعض " النظام العسكري غير المأهول " التي يمكن استخدامها في البر والبحر والجو وحتى في الفضاء الخارجي . كما بات ينتشر مصطلح آخر وهو الروبوتات القاتلة ذاتية التشغيل أو " أسلحة الروبوتات الفتاكة " التي بمجرد تشغيلها وتفعيلها تستطيع أن تختار وتستهدف الأهداف دون أي تدخل بشري وذلك كما ذكرنا آنفا[2]

ويمكن القول إن هذه النوعية من الأسلحة أحدثت تغيرا كبيرا ليس فقط في تكتيك واستراتيجيات القتال والمزايا التي تعود من جراء استخدامها وإنما التغيير الأهم في هوية المتقاتلين أو المتحاربين والتخوف الأكبر هو أن تقود الآلات والروبوتات الحرب من الجانبين دون أي تدخل بشري وهذا السيناريو قد يجنب الطرفين خسائر بشرية كبيرة في صفوف الجنود لكنه لا يجنب العالم والمجتمع الدولي ويلات الحروب غير متوقعة النتائج . وبالتالي نرى أن المسئولية الدولية القائمة على أساس الخطأ واجب الإثبات هو نظام لا يصلح وغير ملائم لجبر الأضرار الناجمة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمعناه الدقيق في حالة حدوث الضرر من أحد أشخاص القانون الدولي العام , وذلك لأن تلك التقنيات تأتي بأفعال مستقلة لا سيطرة لأحد عليها وبالتالي لا يمكن إثبات الخطأ أو إثبات الفعل الدولي غير المشروع في حقها .

---

(1) Daniel N. Hammond , "Autonomous weapons and the problem of stste Accountability " Chicago Journal of International law , 2015,vo1. 15,No .2,p.663.

(2) Denise Garcia, "Lethal Artificial Intelligence and change : the future of International peace and Security ",International Studies Review , Vo1. 20,No . 2, 2018, pp. 334-341.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ويعد الأخذ بالمسئولية الدولية على أساس المخاطر لجبر الأضرار الناتجة عن تطبيقات وأنشطة الذكاء الاصطناعي هي الحل الأمثل عند التعامل مع تلك الأنشطة والتطبيقات باعتبارها أنشطة خطرة ذات طبيعة استثنائية وذلك لأن تلك النظرية تطبق على الأنشطة الخطرة الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي وذلك لأن إثبات الخطأ في هذه الحالة يصبح أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا . وتكمن هذه المجالات في استغلال الدولة للفضاء الخارجي واستغلالها للطاقة النووية وإحداث التلوث للبيئة البحرية ويمكن أن نضيف إليها مؤخرا الأضرار الناجمة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي .

ومن الجدير بالذكر أنه حتى الآن لا يوجد منظمة دولية خاصة بالذكاء الاصطناعي , لكن هناك بعض الجهود والمشاركات من قبل عدد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومن أبرز هذه المساهمات مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذي أنشأه معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة عام 2015 الذي يهدف إلى التعريف وتعليم كل ما هو جديد ومستحدث في عالم الذكاء الاصطناعي والروبوتات [1] . وفى سبتمبر 2018 أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة " استراتيجية بشأن التكنولوجيات الجديدة "[2] بهدف تحديد كيفية دعم منظومة الأمم المتحدة لاستخدام هذه التقنيات الحديثة من أجل تعزيز وإنجاز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. بالشكل الذى يتوافق مع القيم المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي وتستند هذه الاستراتيجية إلى خمس مبادئ:

1. حماية وتعزيز القيم العالمية
2. تشجيع الإدماج والشفافية
3. العمل المرتكز على الشراكة
4. الاستناد إلى القدرات القائمة والتفويض
5. التحلي بالتواضع ومواصلة التعلم .

---

(1) United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI),Centre for Artificial Intelligence and Robots,
http://www.unicri.it/in-focus/on/UNICRI-Centre-Artificial-Robotics.
UN Secretary-General's Strategy on New Technologies, September2018,18-14875(A).(2)

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المبحث الثالث

موقف الفقه والقضاء الدولي كأساس للمسئولية الدولية عن المخاطر المستحدثة

تمهيد

عقب تزايد الأنشطة الخطرة العابرة للحدود والمشروعة دوليا في حد ذاتها وفقا لقواعد القانون الدولي كنتيجة طبيعية للتطور التقني الهائل الذى طرأ على المجتمع الدولي , والأضرار الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية كنتيجة لممارسة هذه الأنشطة كالاستخدام السلمي للطاقة النووية وإطلاق الأجسام الفضائية . كان من البديهي أن يقوم الفقه الدولي بالبحث عن أساس يصلح لتعويض الأضرار الناشئة عن تلك الأنشطة الخطرة, ذلك لأن الفقه أول من ينتبه إلى المشكلات القانونية , ويحاول التصدي لدراستها, وبيان جوانبها وابتداع الحلول الملائمة لها, وكذلك أيضا يوجد أحكام دولية مؤيدة لهذه النظرية على الرغم من معارضة بعض الفقه لها .

المطلب الأول

موقف الفقه الدولي من نظرية المخاطر

الضرر وحده هو مناط تلك المسئولية شريطة قيام علاقة السببية بين الضرر والشخص القانوني المباشر للفعل المشروع . فهذه النظرية تهدف إلى توسيع نطاق المسئولية الدولية ، وتسعى إلى هدف رئيسي هو وصول التعويض إلى المضرورين بأقصى سرعة ممكنة وبطريقة عادلة .

لاقت نظرية المخاطر قبولا لدى جانب من الفقه الدولي ، إذ يرى فيها السبيل الوحيد لحصول المضرور من الأنشطة الخطرة المشروعة في حد ذاتها ، على التعويض الملائم من هذا الفقه : **Handl , Hardy , Kelsen , Goldie , Rousseau**.[1]

وحاليا يتخذ الفقه الدولي من نظرية المخاطر وسيلة لحماية المضرورين من عواقب الأنشطة الخطرة ، التي استدعت احتياجات الإنسانية ، إبقائها خارج حدود اللامشروعية ، والعمل على دعمها لزيادة فعاليتها ، لما تحققه من نفع عام للإنسانية.

---

(1) . راجع د/ صلاح هاشم ، المرجع السابق ، ص137 .

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ونتفق مع ما ذهب إليه الفقيه " روسو " من ضرورة تطبيق نظرية المخاطر باعتبارها نظرية ذات طابع موضوعي بحت – بعيدا عن المفهوم الشخصي للخطأ . تعتمد على فكرة الضمان ، ويضع سيادته هذه النظرية ، موضع الصدارة بين فقه القانون الدولي حاليا ، مفضلا إياها على نظرية الفعل غير المشروع المبني على الخطأ . ولكنه انتهى إلى أن لكل منهما مجالا خاصا لإقامة المسئولية في القانون الدولي [1] ، ذلك أن نظرية المخاطر وهي تقوم على معيار موضوعي تتفق مع طبيعة العلاقات الدولية التي يصعب بشأنها تطبيق نظرية الخطأ التي تعتمد على عناصر شخصية لقيام المسئولية .

وقد أيد هذه النظرية من الفقه الدولي العربي الأستاذ الدكتور محمد سامى عبد الحميد والأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم والأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر. [2] في حين قام فريق آخر من الفقه العربي بانتقادها ويتزعم ذلك الأستاذ الدكتور حامد سلطان ؛ الذي يرى أن المخاطر لا تستوعب المسئولية الدولية [3] ، وكذلك القاضي عبد الحميد بدوي حيث ذكر في معرض تعليقة على قضية " مضيق كورفو " أن القانون الدولي لا يعرف المسئولية المطلقة التي تقوم على المخاطر ، والتي أقرتها بعض التشريعات الداخلية[4] .

وقد اختلف الفقه المؤيد لنظرية المخاطر ، حول الأساس القانوني الذي تقام عليه هذه النظرية ، في محيط العلاقات الدولية .

ويذهب بعض الفقه إلى إنكار وجود نظرية مخاطر مطلقا ، كأمر واقع في القانون الدولي العام ، ويرجع ذلك إلى عدم صلاحية المبادئ العامة المطبقة في الدول المتمدينة لأن تصبح مصدرا للقانون الدولي ، ويؤكد هذا الرأي على أن نظرية المخاطر لا أساس لها في القانون الدولي العرفي [5] .

---

(1) راجع :

Ch . Rousseau , Droit international public . sirey , paris , 1983, p.16:17 .

(2) راجع د/ صلاح هاشم ، المرجع السابق ، ص137 .

(3) راجع د/ نبيل بشر , المسئولية الدولية في عالم متغير , الطبعه الأولى , 1994 ، ص115 وما بعدها .

(4) راجع د/ عبد العزيز محمد سرحان ، مساهمة القاضي عبد الحميد بدوي في فقه القانون الدولي الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة 1967، ص 62 .

(5) ومن هذا الرأي الفقيه Groe Frathe, B, Responsibility and dammages caused relationship between responsibility and dammages ,R,D,C . Tome 185 ,1984 ,p.110:113

الغالب في فقه القانون الدولي العام هو .. أن نظرية المخاطر لا تعد أساسا عاما للمسئولية ، ولا حتى استثنائيا لها ، وإنما هو أساس اتفاقي يخضع للإرادة الدولية ، بحيث تطبق في حالات خاصة ، بين أشخاص دولية سبق لها الاتفاق على تطبيقها في أحوال معينة .

المطلب الثاني

موفق القضاء الدولي من نظرية المخاطر

وعلى الرغم من حداثة نظرية المخاطر على المستوى الدولي ، ومعارضة بعض الفقه لها إلا أن ثمة أحكاما دولية أيدت هذه النظرية ، وأسست عليها المسئولية الدولية من أهم هذه الأحكام ما يلى :-

- حادث اختراق الجسم الفضائي كوزموس 954 للمجال الكندي عام 1978.

حيث قامت الحكومة الكندية بمطالبة الحكومة السوفيتية ، عما لحقها من أضرار ناجمة عن اختراق كوزموس 954 للمجال الجوي الكندي ، وارتطامه بالأرض الكندية ، واستندت الحكومة الكندية إلى أساسين ، الأول : اتفاقية المسئولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية ، المبرمة عام 1972 ، وهى تقضي بالمسئولية المطلقة للدولة المطلِقة عن الأضرار التي يلحقها الاقتحام غير العمدي ، لجسم فضائي مملوك لها لأراضي دولة أجنبية ، الثاني : عملا بالمبادئ العامة للقانون الدولي يعد اقتحام الجسم الفضائي كوزموس 954 لأقاليم كندا ، انتهاكا لسياستها الوطنية ، من ثم فهو فعل غير مشروع دوليا ، يستوجب التعويض[1] .

ولا نتفق مع التفسير الأخير ، ذلك أن اقتحام الجسم الفضائي لإقليم إحدى الدول ، غالبا ما يحدث خارج إرادة الدولة المطلِقة ، كما أن إطلاق الأجسام الفضائية فعل مشروع دوليا ، ومن ثم لا يعد اقتحام كوزموس 954 لإقليم كندا فعلا غير مشروع دوليا ، وإنما هو من مخاطر النشاط الفضائي ، التي يجب التعويض عنها على أساس نظرية المخاطر ، لا نظرية الفعل غير المشروع دوليا .

---

(1) راجع د/ غازي حسن صباريني ، الوجيز في القانون الدولي العام ، مكتبة دار الثقافة للنشر ,1992, ص 201 . وأيضا راجع د/ صلاح هاشم ، المرجع السابق ، ص153 ومابعدها .

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ولقد زاد عدد الدول التي تعترف بمبدأ مسئولية المخاطر ، حيث قبلت بعض الدول ، من طرف واحد ، أداء التعويضات عن الأضرار التي سببتها أنشطتها الخطرة للأراضي ، ومواطني دول أخرى ، من ذلك ما حدث في مارس 1954 عندما أجرت الولايات المتحدة الأمريكية ، تجربة تفجير نووية ، في منطقة "اينيويترك أتول " بالمحيط الهادي, وقد حذرت السفن سلفا من الوجود في منطقة التجربة ؛ غير أن آثار التفجيرات امتدت إلى خارج المنطقة ، ولوثت بيئة المناطق المتاخمة ، وألحقت أضرارا بمناطق الصيد التي كانت ترتادها قوارب الصيد اليابانية ، وأصيب أحد القوارب وملاحوه ؛ لذا طلبت الحكومة اليابانية من الحكومة الأمريكية تعويضا عما لحقها من أضرار ، تمثلت في الاضطرابات في أسواق السمك اليابانية ، وبالنسبة للقارب المضرور وما لحق به وغيره من أضرار فقد استجابت الحكومة الأمريكية لطلبها [1] .

ونستخلص مما ذكر أن المحاكم ولجان التحكيم ، والممارسات الدولية المختلفة ، في تطور مستمر نحو الاعتراف الكامل بنظرية المخاطر كأساس للمسئولية الدولية في أحوال الأضرار الناتجة عن الأنشطة الخطرة مثل الأضرار الناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، بل نعتقد أن التطور في قواعد المسئولية الدولية سوف يجعل نظرية المخاطر تحظى بالنصيب الأكبر بين أسس المسئولية الدولية الأخرى ، ذلك أن الأشخاص الدولية حريصة على عدم ارتكاب أخطاء تدخلها تحت طائلة المسئولية الدولية ؛ لذا قلما ترتكب أخطاء في علاقتها مع بعضها بعضا ، كما أن الدول المتعاهدة والمتعاقدة تكون حريصة على عدم اختراقها للالتزامات المتعاهدة والمتعاقدة على أساسها التي ارتضتها على نفسها مما يقلل من ارتكاب الأشخاص الدولية لأفعال غير مشروعة دوليا ، أما فيما يتعلق بنظرية المخاطر فنجد أن كل الدول تتجه نحو ارتياد الأنشطة المستحدثة مثل استخدام أنشطة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ، وتكون حريصة على الاستفادة مما وصل إليه التطور العلمي والتكنولوجي وهذا التطور وتلك الأنشطة غالبا ما تتميز بالخطورة ، مما يجعل لنظرية المخاطر شأنا كبيرا على أيدى التطور المستمر.

---

(1) راجع د/ صلاح هاشم ، المرجع السابق ، ص 154 .

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الخاتمة

وختاما نستطيع في نهاية بحثنا القول إن الذكاء الاصطناعي ما هو إلا شكل جديد للحضارة الإنسانية , حيث يمتد إلى كافة الأوجه المنظمة للسلوك البشري والتعاملات الحياتية في كافة المجالات , فهو يستهدف تسخير العلم والطبيعة لخدمة المجتمع الإنساني . وبقدر الآمال والتطلعات التي جلبتها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وما صحب هذا التطور من إيجابيات وفوائد إلا أن هناك العديد من المخاوف والمخاطر والأضرار التي قد تهدد بحدوث اضطرابات في العلاقات الدولية واختلال توازن القوى بين الدول بشكل عام . وعليه فإننا نواجه هنا إشكالية قانونية لا نستطيع إنكارها فيما يتعلق بما يقع من أخطار وأضرار مستحدثة ناتجة عن استخدام تطبيقات وأنشطة الذكاء الاصطناعي وخاصة الأضرار العابرة للحدود . وهنا كان للبحث في تلك الإشكالية القانونية من أجل إعادة تنظيم العلاقات وذلك من خلال التطبيق الصارم والحاسم لقواعد القانون الدولي العام وإقامة المسئولية على الشخص الدولي المتسبب في تلك الأضرار من جراء استخدام تللك التطبيقات والأنشطة الخاصة بالذكاء الاصطناعي . حيث إنه يجب تأسيس المسئولية في هذه الحالة بناء على نظرية المخاطر وذلك كما أوضحنا في بحثنا . لأن نظرية الخطأ لم تعد تكفي لتنظم المسئولية عن تلك الأضرار ولم تعد تتواكب مع هذا التطور التقني والتكنولوجي الهائل , وذلك لأن إثبات الخطأ صار صعبا إلا إذا لم يكن مستحيلا لإحقاق العدالة وضمان التعويض للشخص الدولي المضرور من مخاطر تلك الأنشطة والتطبيقات المستحدثة . وذلك لأن نظرية المخاطر كما ذكرنا في بحثنا تكتفي فقط بتحقق الضرر دون الحاجة إلى إثبات الخطأ من جانب الشخص الدولي المضرور ولو كان هذا النشاط مشروعا وفقا لقواعد القانون الدولي العام .

النتائج:

إن البحث في موضوع الأساس القانوني للمسئولية الدولية الناشئة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى القانون الدولي العام قد أسفر عنه عدة نتائج وهى كما يلى :

(1) عدم ملاءمة الأسس التقليدية للمسئولية الدولية لتنظيم كافة الأضرار الناتجة عن التطورات التكنولوجية الحديثة وذلك لأن تلك التطورات المستحدثة تحمل في طياتها مخاطر يصعب التنبؤ بها أو الإحاطة بدقائق الأمور الفنية والعلمية الخاصة بها .

(2) تأسيس المسئولية الدولية على أساس المخاطر بمجرد تحقق الضرر ودون الحاجة إلى إثبات الخطأ من جانب الشخص الدولي المضرور حتى لو كان تصرفه تصرفا مشروعا وفقا لقواعد القانون الدولي العام .

(3) تقوم المسئولية الدولية على أساس المخاطر على أساس اتفاقي أي بناء على اتفاق دولي بين ولم ترقَ إلى درجة المبدأ الدولي كما هو الحال في النظريات الأخرى التي يتأسس عليها المسئولية الدولية .

(4) تشمل المسئولية الدولية على أساس المخاطر مجالات محدودة تتعلق بالأنشطة الاقتصادية شديدة الخطورة مثل مجال استغلال الطاقة النووية ومجال استغلال الفضاء الخارجي ومجال تلوث البيئة البحرية بالنفط , وإن هذه المجالات

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

يوجد ما يوازيها من حيث الضرر الذى تحدثه على المستوى الدولي مثل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي كنتيجة للتطور التقني والتكنولوجي غير المسبوق الذى يشهده العالم .

(5) حتى الآن لا يوجد منظمة دولية خاصة بالذكاء الاصطناعي ولكن يوجد بعض الجهود من قبل عدد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وذلك للتعريف وتعليم كل ما هو جديد ومستحدث في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات .

التوصيات:

(1) ينبغي عدم السماح للدول بممارسة نشاطات اقتصادية أو علمية شديدة الخطورة تحت مبدأ السيادة الدولية دون أن تتلاءم تلك الأنشطة مع الواجبات الدولية المعترف بها ضمن المجموعة الدولية.

(2) يجب تأسيس المسئولية الناتجة عن وجود ضرر عابر للحدود على أساس نظرية المخاطر أي بمجرد تحقق الضرر وخاصة الأضرار الناتجة عن استخدام تطبيقات وأنشطة الذكاء الاصطناعي وذلك لعدم كفاية المسئولية على أساس الخطأ لتنظيم المسئولية لأن هذه الأنشطة تحمل في طياتها مخاطر يصعب التنبؤ بها أو الإحاطة بدقائق الأمور الفنية والعلمية الخاصة بها.

(3) سن تشريعات دولية جديدة تتواكب مع المخاطر المستحدثة كنتيجة للتطور التقني الهائل لما تعانيه قواعد القانون الدولي العام من تأخر في التعامل مع هذه المخاطر الجديدة والمستحدثة.

(4) ضم الأضرار والمخاطر المستحدثة الناتجة عن استخدام أنشطة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى المجالات التي تنطبق عليها نظرية المخاطر كأساس للمسئولية الدولية والمحددة على سبيل الحصر وذلك بناء على اتفاق دولي جديد وذلك بسبب أن نظرية المخاطر تطبق على أساس اتفاقي بين الدول .

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. د/ جمال عبد الفتاح عثمان , المسئولية الدولية عن عمليات البث المباشر العابر للحدود في ضوء أحكام القانون الدولي العام , دار الكتاب القانوني ,الإسكندرية , 2009.
2. د/ حسن حسين البراوى, مخاطر التطور بين قيام المسئولية والإعفاء منها , دار النهضة العربية, القاهرة , 2009.
3. د/ سمير حامد عبد العزيز , الجوانب القانونية الحديثة لمبدأ الحيطة من الأضرار الكهرومغناطيسية0 , كلية الحقوق جامعة بنها , 2012.
4. د/ سعيد سعد عبد السلام , مشكلة تعويض أضرار البيئة التكنولوجية , دار النهضة العربية, القاهرة .
5. د/ صالح محمد محمود بدر , المسئولية الموضوعية في القانون الدولي العام, دار النهضة العربية , 2004.
6. د/ صلاح هاشم , المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية , دار النهضة العربية , 1991.
7. د/ غازي حسن صباريني ، الوجيز في القانون الدولي العام ، مكتبة دار الثقافة للنشر ,1992.
8. د/ محمد أبو زهرة , العلاقات الدولية في الإسلام , دار الفكر العربي , القاهرة , 1995.
9. د/ محمد محيى الدين إبراهيم , مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسئولية , دار المطبوعات الجامعية , الإسكندرية , 2007 .
10. د/ نبيل بشر , المسئولية الدولية في عالم متغير , الطبعه الأولى , 1994.

المقالات والأبحاث :

- د/ عبد العزيز محمد سرحان ، مساهمة القاضي عبد الحميد بدوى في فقه القانون الدولي الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة 1967.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Ch . Rousseau , Droit international public . sirey , paris , 1983.

2. David Jordan Et A1.,Understanding Modern warfare , edition , 2016.

3. Daniel N. Hammond , "Autonomous weapons and the problem of stste Accountability " Chicago Journal of International law , 2015.

4. Dahshan , Y. Criminal Responsibility for Artificial Intelligence crimes. Sharia and law journal,2020.

5. Denise Garcia, "Lethal Artificial Intelligence and change : the future of International peace and Security ",International Studies Review , Vo1. 20,No . 2, 2018.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

6. Groe Frathe, B, Responsibility and dammages caused relationship between responsibility and dammages ,R,D,C . Tome 185 ,1984 .

7. I.Brownile,Principies of public international law ,2edition,1973.

8. K.zemanek,et.salmon,responsabilite international, Edition A, perdone,paris,1988.

9. Matthijs Maas, " International Law Does Not Compute: Artificial intelligence and the development, Displacement or Destruction of the Global Legal Order " Melbourne Journal of International Law , Vol. 20, No. 1, 2019.

10. Nils J Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence: A History of Ideas and Achievements, Cambridge University press,London,2010.

11. N.P Padhy , Artificial intelligence and intelligent systems, oxford university , London ,2005.

الوثائق القانونية الدولية باللغات الأجنبية :

1. United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI),Centre for Artificial Intelligence and Robots, http://www.unicri.it/in-focus/on/UNICRI-Centre-Artificial-Robotics.

2. UN Secretary-General's Strategy on New Technologies, September2018,18-14875(A).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024